

الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية

Illegal women's migration from Arab countries towards Europe: sociological reading

عائشة التايب *

aichaettaibkorchid@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/26 تاريخ القبول: 2000/11/04 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص :

تساءلت هذه الورقة عن مستويات حضور المرأة العربية في حركة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وعن أصنافها وسياقاتها ومحدداتها المجتمعية. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة فهمها عبر ما يتوفر عنها من معطيات وإحصاءات. وحرصت المنهجية المعتمدة على تأصيل الظاهرة في سياقاتها السوسيوثقافية.

وتعتبر هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو أوروبا ظاهرة مستجدة وغير مألوفة نتجت عن منع دخول المهاجرين إلى أوروبا، ومنع التحاق عدد من زوجات المهاجرين وأبنائهم بهم، وهو ما دفع بعض نساء المهاجرين العرب تعتمد الإقامة بالدول الأوروبية بطريقة غير مشروعة بعد دخولهن القانوني بتأشيرات سفر سياحية.

وصنّف البحث هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو أوروبا إلى ثلاثة أصناف، يرتبط كل صنف منها بطبيعة وخصوصية السياق الجغرافي والسوسيولوجي المفرز له وهي: الهجرة

* أستاذة علم الاجتماع، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية.

النسائية غير الشرعية من دول المغرب العربي؛ والهجرة من دول المشرق العربي؛ وهجرة الفرار من مناطق النزاع وبؤر التوتر. وفي محاولة لفهم أسباب الظاهرة يعتبر البحث أن العوامل الاقتصادية وإن تبقى بلا شك المحرك الأساسي لمختلف تيارات الهجرة غير الشرعية بما فيها النسائية، إلا أن اعتماد المقاربة الاقتصادية دون غيرها، تبقى محاولة منقوصة تتغافل عن أهمية عوامل أخرى. ويدعو البحث للنظر للظاهرة في أبعادها النفسية، والنفسية الاجتماعية، وطرح قضايا الهوية والانتماء في علاقتهما بالتنشئة الاجتماعية المختلة موضع تساؤل عند محاولة فهم ظاهرة الهجرة النسائية العربية غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية

الهجرة غير الشرعية، هجرة المرأة العربية، أوروبا، الدول العربية، دول المغرب العربي.

Abstract

This paper examines the presence of Arab women in the movement of illegal migration towards Europe and its types, contexts and social determinants.

The paper adopted a descriptive analytical approach to understanding the phenomenon of illegal Arab women's migration to Europe through available data and statistics. Illegal Arab women's migration to Europe is an emerging and unfamiliar phenomenon that was initially caused by the denial of entry of migrants into Europe, and the prevention of the entry of a number of immigrant wives and children into Europe. Which prompted some Arab immigrant women to settle illegally in European countries after their legal entry on tourist visas.

This research classifies the illegal immigration of Arab women into Europe into three categories, each of which is related to a specific geographical and sociological context: illegal migration of women from the Maghreb, illegal migration from the Arab Mashreq countries, and illegal migration from areas of conflict and tension.

The research considers that economic factors are the main cause of illegal migration, including women's migration, but emphasizes that adopting the economic approach alone is an attempt to ignore the importance of other factors.

The research emphasizes the importance of psychological and psycho-sociological dimensions in interpreting and understanding the phenomenon of illegal Arab women's migration.

Keywords: illegal Migration, Women's migration, Arabic countries.

مقدمة

تمثل الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية اليوم أحد أبرز المشكلات الاجتماعية المتداولة محدّة على نطاق دولي. ولئن تتعاضد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من يوم لآخر، وتكرر حوادث غرقهم بشكل يومي، لا سيما في حوض البحر الأبيض المتوسط، لا تزال المقاربات العلمية والتناول السوسيولوجي للظاهرة من طرف الباحثين دون مستوى انتشارها ومأساويتها.

ولا تزال المعلومات الإحصائية الدقيقة عن الهجرة غير الشرعية بمختلف صيغها والفاعلين الاجتماعيين الممارسين لها نادرة في مختلف دوائر الإحصاء الرسمي شمالاً وجنوباً لاعتبارات مختلفة، لعل أهمها طبيعة الظاهرة في حد ذاتها وتعقّد نوعيّة الأطراف المتدخلة فيها، وحساسيّة ما تطرحه من تداعيات إنسانية وحقوقية على دول المنشأ ودول الاستقبال على حدّ سواء.

نادراً ما تراعي الإحصاءات القليلة المتوفرة اعتبار النوع الاجتماعي في تصنيف المهاجرين، حيث لا تزال أغلب الإحصائيات المتوفرة تحمل أرقاماً عامّة لا تميّز المهاجرين على أساس النوع. وهو ما يطمس حضور المرأة كفاعل اجتماعي مُمارس لتلك الظاهرة، بالرغم من أن

الهجرة غير الشرعية بصيغة المؤنث تبقى حقيقة تؤكدها الحوادث والوقائع اليومية، وتطمسها الإحصاءات الرسمية.

وتمثل هذه الورقة دعوة ضمنية للفت الانتباه لما أضحت تحتله الهجرة النسائية غير الشرعية من أهمية في مشهد الهجرة العربية وفي المعيش اليومي لعدد من النساء، وما أضحت تطرحه من أسئلة محرّجة عن المكانة المرتبكة للنساء ولمواقعهن الهامشية في المشهد التنموي لاقتصادات عدد من الدول العربية.

الهجرة غير الشرعية في عمومها مشكلة اجتماعية معقدة، ولا تزال تمثل مسألة منقوصة بحثًا ودراسةً لا سيما فيما يتعلق بحجمها وأسبابها ونتائجها. ومما لا شك فيه أن تلك المشكلة في وجهها الأثني تكون أكثر تعقيدًا لاعتبارات عديدة، يرتبط أهمها بخصوصية المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمعات العربية وما تحمله من خصوصيات ثقافية واجتماعية. وترتبط الإشكالية المطروحة في هذه الورقة بالتساؤل عن مستويات حضور المرأة العربية في حركة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا؛ وعن صيغ ذلك الحضور وسياقاته ومحدداته المجتمعية. وهو ما نعبّر عنه في التساؤلات التالية:

- ما حجم حضور المرأة ضمن ظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية نحو أوروبا؟
- فيما تتمثل أبرز أصناف الهجرة النسائية غير الشرعية نحو أوروبا؟
- ما أهمّ محددات الهجرة النسائية غير الشرعية وأسبابها؟

اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة الإحاطة بحجم وصيغ ظاهرة هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو الدول الأوروبية عبر ما يتوفر عنها من حقائق ومعطيات وإحصاءات متاحة في المساحات المختلفة ومن الجهات المعنية برصد ظواهر الهجرة بشكل عام على النطاقات المحلية والإقليمية والدولية. وتجتهد مقارنة للظاهرة وتتبعها في تحري وتدقيق مصادر

البيانات والمعلومات وإخضاعها للتمحيص والفحص، ومقابلة المعطيات ومقارنتها، أملاً في بلوغ أعلى قدر ممكن من الصدقية، بحكم ندرة البيانات الرسمية الموثوقة حول الظاهرة. وتعمل المنهجية المعتمدة في فهم الظاهرة تأصيل الممارسات الهجرية المدروسة في سياقها السوسيوثقافية المحددة بين نقاط الدفع والجذب. مع اجتهاد مركّز في رصد خصوصية السياق الطارد، وإبراز ملامح التنمية به والوقوف على إشكالاتها، والسعي لربط الظواهر المدروسة بذلك.

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية

يُطلق على الهجرة غير الشرعية مسميات عديدة منها الهجرة غير النظامية وغير القانونية، والسرية، وتعرّف بأنها انتقال أفراد أو جماعات من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة الدولية والمحلية. وقد عرّفها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل أفراداً من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البرّ أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك أشخاص يدخلون بصورة قانونية بتأشيرة صالحة ولكنهم فييقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وهناك مجموعة من طالبي اللجوء الذين لا يحصلون على موافقة لطلباتهم لكنهم يبقون في البلاد". (هشام بشير 2010، ص6)

وتتخذ الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية صيغاً وممارسات متنوعة يعتمد من خلالها الفاعلون الاجتماعيون تحديّ الحظر المفروض على دخول الفضاء الأوروبي. وإن تجتمع مختلف تلك الممارسات في صيغتها غير النظامية المخالفة للقوانين الأوروبية، فإن طبيعتها وحدتها تختلف من ممارسة إلى أخرى. وتبقى محاولات الدخول الجماعي خلصة عبر مياه

البحر الأبيض المتوسط في زوارق وقوارب غير مهيأة أشدها كارثية بحكم تعرّض المهاجرين في بعض الحالات إلى الموت غرقاً قبل تحقيق مبتغاهم.

ونستخدم هنا مفهوم هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو أوروبا للتعبير عن مختلف أصناف الحراك الذي تضطر إليه فئات من النساء العربيات لدخول أوروبا بطرق غير قانونية ونظامية. ويشمل هذا مختلف الصيغ بما فيها الأكثر خطراً ومغامرة مثل ركوب أمواج البحر في مراكب غير مهيأة. ولئن تتنوع الأسباب وتتعدد حسب السياقات المجتمعية من المغرب إلى المشرق العربي، فإنها تتمفصل في العمق مع إشكاليات التنمية واختلالاتها الجوهرية التي لم تستثن تداعياتها النساء العربيات، وجعلت منهن تدريجياً احتياطياً قابلاً للاستقطاب أكثر فأكثر من طرف شبكات الاتجار بالبشر وتنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية.

2- الهجرة العربية غير الشرعية نحو أوروبا:

برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في سياق تغيّرت ضمنه السياسات الأوروبية تجاه الراغبين في الهجرة إليها، وأغلقت فيه أبواب الهجرة النظامية في وجه العمالة غير الماهرة. ولكن بالرغم من الإجراءات الأمنية المشددة على حدود أوروبا، فإن محاولات اجتياز الحدود الأوروبية خلسة ونسقيهما لم يتوقفا أبداً. وتبقى أشهرها كما تقدّم ذكره محاولات اجتياز الحدود البحرية الأوروبية عبر مراكب صيد غير مهيأة للعبور تحمل ما يفوق طاقتها من الحاملين ببلوغ الضفة الأخرى للمتوسط. ويبقى تزايد أعداد المعتقلين منهم في عمق السواحل وعلى تخوم الحدود الإقليمية للدول المقصودة، وارتفاع عدد الذين يلقون حتفهم ضمن الحوادث شبه اليومية لغرق قوارب المهاجرين غير الشرعيين، أو أعداد هؤلاء الذين تُسوّى أوضاعهم القانونية بعد فترة إقامة غير قانونية بدول أوروبية، مؤشرات دالة على ارتفاع كبير لنسق تلك الهجرة رغم غياب الإحصاءات الدقيقة الموثقة لتلك الحركة.

وتغيب الإحصاءات العربية الموثقة لحركة الهجرة غير الشرعية من البلدان العربية نحو أوروبا بحسب نوع وأعمار الممارسين لها ودولهم. وتبقى الإحصاءات الأوروبية المتوفرة حول الهجرة غير الشرعية بدورها غير مصنّفة في الغالب حسب دول المصدر، نظراً لصعوبة تحديد هوية المهاجرين القادمين خاصة عن طريق البحر. ويبقى الباحث مضطراً عند محاولة رصد بعض جوانب الظاهرة لاعتماد بعض تقديرات هذه الجهة أو تلك، والتتبع الحيني للمحاولات الجماعية غير الناجحة للهجرة غير الشرعية من السواحل العربيّة نحو الدول الأوروبية وحوادث الغرق التي توثقها الصحافة الإلكترونية والمكتوبة.

وجدير بالملاحظة أن المنعطفات الراهنة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربيّة تؤكّد تحوّل مصر إلى جانب دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة إلى نقطة انطلاق لعدد متزايد من الذين يدفعون مبالغ طائلة من أجل المجازفة بمحاولة الوصول إلى أوروبا. ويتم تسجيل حالات متواترة من اعتراض خفر السواحل المصرية لمحاولات العبور نحو أوروبا على متن مراكب متهاكة. وأصبحت رحلات القوارب المنطلقة من مصر تشكّل نسبة 10% من الواصلين إلى أوروبا بطريقة غير قانونيّة بحسب المفوضيّة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، (الجزيرة نت، 2016/09/21) وتتجاوز حمولة بعض القوارب ما يزيد عن 600 فرد أغلبهم من شباب في مقتبل العمر يتعرض بعضهم للهلاك، وهو ما سجّل على سبيل المثال يوم 2016/9/21 في حادث غرق مركب قبالة السواحل المصريّة على البحر الأبيض المتوسط. وبلغت نسبة انتشار الجثث إلى 162 جثة، بينما تمّ إنقاذ 165 شخصا بينهم نحو 120 مصرياً، وظلّ المئات في عداد المفقودين. وقد تحدّثت المفوضيّة العليا للاجئين (arabic.euronews.com/2016/05/31) سنة 2016 عن هلاك أكثر من عشرة آلاف مهاجر في البحر المتوسط، دون تحديد جنسياتهم، منذ 2014، بينهم أكثر من 3200 منذ بداية 2016، مقابل 1855 ضحية في نفس الفترة من العام 2015.

وتؤكد المنظمات غير الحكومية الأوروبية أن عدد المتوفين على حدود الاتحاد الأوروبي وسواحل بلغ 20.000 شخصا منذ سنة 1988. وقدرت بأن عدد الضحايا قد يتجاوز 3500 شخص في السنة الواحدة كما تمّ تسجيله سنة 2014 على سبيل المثال. وأن 90% من المهاجرين يتخذون طريق البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة بعدما ظلت لفترة طويلة ومنذ سنة 2000 إلى 2012 الحدود البرية لأوروبا عبر هنغاريا وبلغاريا واليونان وإيطاليا هي المنافذ المقصودة أكثر من طرف المهاجرين. ولكن تشديد الحراسة على تلك المنافذ دفع بالمهاجرين ومنظمي حركات الهجرة غير الشرعية نحو البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت سواحل ليبيا، وإيطاليا، ومالطا، وتونس، الطريق الرئيسية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منذ سنة 2013.

ويمثل الخط البحري الشرقي من جهة إسبانيا، والبرتغال، والمغرب، والسنغال، طريقاً مستجداً لحركة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. ولكنها تسجل أعداداً أقل لمحاولات الاختراق مقارنة ببقية الطرق نظراً للاتفاقيات الموقعة بين المغرب وإسبانيا والسنغال، إلى جانب تسجيل جهود رسمية حثيثة لمقاومة منظمي حركات الهجرة وشبكاتها خاصة في المغرب والجزائر.

وحسب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بلغ عدد المهاجرين 2262 مهاجراً ماتوا في البحر سنة 2018 بينما تمكن 113.482 من الوصول إلى أوروبا عبر البحر خاصة عن طريق إسبانيا. واحتلت إسبانيا في نفس السنة المرتبة الأولى في محاولات الدخول غير الشرعية لأوروبا بعدد بلغ 55756 واصل عبر البحر. ومثلت غينيا المصدر الأول للمهاجرين بعدد 13068 مهاجراً، ثم المغرب الأقصى بعدد 12745 مهاجراً، ومالي بعدد 10347 مهاجراً، واحتلت سوريا المرتبة الرابعة تليها كل من أفغانستان والعراق. وحسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة بليبيا لسنة 2017، ينحدر الناجون من عمليات الهجرة غير الشرعية من 40 دولة مختلفة، وأغلبهم من نيجيريا التي سجلت حوالي 2566 مهاجراً تمت نجاتهم

في المياه الإقليمية الليبية، يليها المغرب بعدد 1150، ثم السودان بعدد 1008، فالصومال بعدد 441، وسوريا بعدد 256، وتونس بعدد 81. وأكدت نفس الإحصائيات غرق 2262 مهاجرا سنة 2018 عند محاولات عبور المتوسط. وتمكّن بحسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 113482 شخصا من الوصول إلى أوروبا عبر إسبانيا تحديداً. بينما سُجِّلَ العدد الأكبر خلال سنة 2017 حيث ارتفع عدد الواصلين عبر البحر 172301 شخصا من الذكور والإناث، واعتبر عدد 3139 شخص حاولوا العبور نحو أوروبا في عداد المفقودين. (www.leseco.ma/maroc) وخلال الأسابيع الأولى من سنة 2018 أحصت المنظمة الدولية للهجرة عدد 12983 مهاجرا ولاجئاً وصلوا أوروبا عبر البحر، منهم 47% عن طريق إيطاليا والباقي توزع على اليونان وإسبانيا. (www.iom.int/fr/news)

3- تاريخ وحجم هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو أوروبا

انطلقت ظاهرة الهجرة النسائية غير الشرعية بوجه عام نحو أوروبا في منتصف السبعينيات، حيث تشير المصادر إلى أنّ نساء أوروبا الجنوبية كنّ أوّل الواصلات بطرق غير مشروعة لعدد من الدول الأوروبية، مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال، بحثاً عن مصدر رزق. كما شهدت أواخر الثمانينيات تدفق نساء ينحدرن من دول الشرق بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ومن دول البلقان في أعقاب تفكك المنطقة. (الاتحاد الأوروبي، يورميد للهجرة2، ص20) وأما من دول شمال إفريقيا بدت تيارات الهجرة النسائية بمختلف صيغها أكثر بروزاً بعد العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن تبني دول المنطقة لخطط وسياسات التكيف الهيكلي التي فرضت عليهم من البنك الدولي منذ ثمانينات القرن العشرين.

وانطلقت ظاهرة الهجرة النسائية العربية في عمومها في البداية من منطقة المغرب العربي بشكل أساسي ولكنها عمّت لتشمل أعداداً من نساء المشرق العربي. ويمكن القول بأن نساء المغرب الأقصى كنّ سبّاقات في تدشين مسارات الهجرة النسائية العربية إلى أوروبا بحثاً عن فرص أرحب للعمل ولكسب الرزق. ويمكن القول بأن مختلف تيارات الهجرة النسائية العربية إلى أوروبا شملت ثلاث دفعات رئيسية وهي:

الدفعة الأولى انطلقت في ستينيات القرن العشرين وشهدت حضور المرأة لا سيما من دول المغرب بأشكال محتشمة في إطار سياسات أوروبا "للمّ شمل أسرة المهاجر"، والسماح بالتحاق أسرته به في دولة الهجرة.

الدفعة الثانية شهدتها فترة السبعينيات وتزايدت خلالها بكثافة أعداد الملتحقات بمسارات التجميع الأسري من زوجات وبنات المهاجرين وهو ما أدّى إلى تغيّر هيكلية في البنية الديمغرافية للجاليات العربية المقيمة في المهجر.

الدفعة الثالثة ارتفع فيها نسق الهجرة النسائية العربية المنفردة خارج أطر الروابط الأسرية، حيث تضاعفت في إيطاليا على سبيل المثال أعداد المغاربيات ثلاث مرات ونصف ما بين سنتي 1992 و 1999، فارتفع عددهن من 12.453 إلى 44.378 مهاجرة، وكانت النسبة الغالبة منهم 77.4% من المغرب الأقصى. (جامعة الدول العربية، 2006، ص33)

ويمكن القول بأن الهجرة النسائية العربية غير الشرعية نحو أوروبا انطلقت كظاهرة مستجدة وغير مألوفة بأعداد محتشمة وبصيف متعددة خلال الموجة الثانية للهجرة النسائية العربية في السبعينات. حيث كان لمنع دخول المهاجرين إلى أوروبا تأثيره على مسار التحاق عدد من زوجات المهاجرين وأبنائهم برب الأسرة المقيم في أوروبا، وهو ما دفع بعدد من نساء المهاجرين العرب تعمّد تمديد إقامتهن ببعض الدول الأوروبية كفرنسا بطريقة غير مشروعة بعد دخولهن القانوني بتأشيرات سفر سياحية.

ولكن أعداد المهاجرات بطرق غير شرعية ازدادت بشكل أكثر ترافقاً مع الموجة الثالثة للهجرة النسائية العربية، حيث انخرطت المرأة العربية خلال هذه الموجة في التيارات العامة للهجرة العربية غير المشروعة نحو أوروبا بمختلف صيغها وأشكالها بما فيها الهجرة عبر مياه البحر. وقد أشار التقرير الصادر عن الإسكوا في العام 2015 بأن هجرة النساء العربيات للعمل بمختلف صيغها وأشكالها ليست بحجم هجرة الرجال ولكنها تبقى كذلك ظاهرة لا يستهان بها، ويّين أن نسبة الإناث بلغت 42.7 % من عموم المهاجرين من المنطقة العربية للعام 2013، مع التأكيد على فوارق بسيطة بين مجموعة وأخرى من البلدان. ويّين أنّ هجرة الإناث تراوحت بين حدّ أقصى من بلدان المغرب العربي (44.9 %) وحد أدنى من بلدان مجلس التعاون الخليجيّ 40% بفارق ضئيل بين المجموعتين. (الأمم المتحدة، الاسكوا، 2015، ص ص 75، 76)

وأبرز التقرير بأن البحرين تشهد أدنى نسبة لهجرة الإناث 32.3 % يليها اليمن 33.4% ومصر 33.7 %. وتسجّل فلسطين أعلى نسبة لهجرة الإناث 1.775.348 مهاجرة، يليها المغرب الأقصى بعدد 1.291.184 مهاجرة.

ولكنّ هذا التقرير لم يفصّل مضمون هذه الأرقام الشموليّة، ولا يتبيّن للدارس إن كانت هذه الأعداد تخصّ الهجرة النسائيّة النظاميّة أم تشمل تقديرات عامة تضم كذلك المهاجرات بطرق غير نظاميّة والمقيمات بدول الاستقبال. كما لم يشر التقرير لأعمار المهاجرات أو أوضاعهنّ العائليّة أو ممارستهنّ الاقتصاديّة بدول الاستقبال الغربيّة.

وقد أحرزت نسبة المهاجرات العربيات، حسب التقرير، على حصة 31.5 % من جملة المهاجرات للبلدان الأعضاء في منظمة دول التعاون والتنمية الاقتصاديّة، وبلغ عددهن 3 ملايين تقريباً في العام 2006.

إنّ هذه الأرقام سواء شملت مختلف أصناف الهجرة النسائية من البلاد العربية أو لم تشمل، فإنها تبقى تقديرية برأينا ولا تعكس الواقع بشكل دقيق، بالرغم من أنّها تبقى أرقاماً تشي بارتفاع ملحوظ في أعداد المهاجرات العربيات. ويجب أن يبقى بحث وتدارس قضايا الهجرة النسائية العربية بمختلف عناوينها بما فيها هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو أوروبا مسألة حيوية لا يجب أن تسقط من اعتبارنا كباحثين في المجال. ويجب أن تمثل ندرة البيانات المتاحة حافزاً للجميع للمضيّ قدماً في مناشدة الجهات المعنية بتوفير الإحصاءات والمعلومات المفصلة حول المهاجرات.

4- أصناف الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية نحو أوروبا

يمكن الحديث عن ثلاث أصناف أساسية للهجرة النسائية غير الشرعية نحو أوروبا، يرتبط كلّ صنف منها بطبيعة وخصوصية السياق الجغرافي السوسولوجي المفرز له. ونستعرض في هذا المجال ملامح كلّ صنف منها مع الاجتهاد في الوقوف على خصوصيته وربط حجمه ومحدّداته بالسياق العام المنتج له.

أ- الهجرة غير الشرعية للمرأة من دول المغرب العربي

تمثّل هجرة العمل من دول المغرب العربي باتجاه أوروبا ظاهرة اجتماعية شملت ولا تزال شرائح اجتماعية وعمرية متعددة ومختلفة منذ تواريخ مبكّرة، وشهدت الظاهرة تطوّرات تاريخية ارتقت عبرها من مجرد حركة فردية عفوية في البداية، إلى حركة جماعية منظمّة ومؤطرة قانونياً وسياسياً في مرحلة لاحقة، لتصل اليوم إلى أشكال مختلفة من الحراك غير النظامي، يبقى أشهرها الرحلات البحرية غير الشرعية. وكانت المرأة المغاربية حاضرة في مختلف مراحل تطوّر حركة الهجرة نحو أوروبا. ويذكر أن الهجرة من أقطار المغرب العربي الثلاثة المغرب والجزائر وتونس ارتبطت بأسباب تاريخية وسياسية تعود إلى الحقبة الاستعمارية وما رافقها من

سياسات استقدام اليد العاملة البسيطة من المستعمرات أثناء وعقب فترة الاستعمار الفرنسي.

وكان لهذا الارتباط السوسيوثقافي للهجرة من دول المغرب العربي أثره المباشر في تطوّر حركة هجرة المرأة من هذه الأقطار سواء في شكل هجرة الزوجة لمرافقة زوجها، أو هجرة المرأة منفردة بحثًا عن عمل. كما أصبحت نساء وفتيات المغرب العربي اليوم بشكل أخصّ مهاجرات لأوروبا بطريقة غير شرعية. ويبقى القطاع غير النظامي أهم قطاعات تشغيل المهاجرات المغاربيات (88% في فرنسا). وتتراوحت النسبة بين 81.1% للتونسيات و87% للمغربيات و92% للجزائريات. وتشتغل المهاجرات بدرجة أكبر في الخدمة المنزلية. (جامعة الدول العربية، 2006، ص33)

وتحتلّ الهجرة المغاربية في عمومها اليوم نحو الدول الأوروبية النصيب الأكبر من أعداد المهاجرين العرب وغير العرب بتلك الدول، وتحز النساء في ذلك حيزًا مهمًا، وقد بينت بعض الإحصائيات المتوفرة حول أعداد المولودين في الخارج من بين سكّان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2000 أن 4.5 مليون من سكّان هذه البلدان تتوزع أماكن ولادتهم على بلدان المنطقة العربية. وقد وُلد العدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين في المغرب (1.4 مليون شخص) تليها الجزائر (1.3 مليون). وتشير التقديرات إلى أن نحو 3.2 مليون مغربي يعيش في الخارج (باري ميركن، 2010)، ونحو 1.057.797 تونسي يعيشون في الخارج في العام 2008، منهم 36% من النساء و64% من الرجال، ويعيش 82% من بين هؤلاء في دول الاتحاد الأوروبي تتصدرهم فرنسا باستقبالها 54.6% من هؤلاء التونسيين المغتربين، تليها إيطاليا، ثم ألمانيا. وتحتلّ المرأة الجزائرية نسبة 40% من العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين. (European Commission, 2010)

وقد ورد في تقرير جامعة الدول العربية حول الهجرة المغاربية إلى أوروبا خلال الأربع الأشهر الأولى من عام 2005، أن عدد الجزائريين المقيمين بإسبانيا بصفة غير شرعية يقدر بحوالي 17 ألف شخص وفقا للإحصائيات الرسمية، فيما تضم فرنسا وحدها نحو 90 % من المهاجرين الجزائريين إلى الخارج، بينهم نحو 20 ألف شخص لا يملكون وثائق رسمية. وأحصت المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري خلال الخمس السنوات الأخيرة حوالي 8839 مهاجرا غير شرعي. (جامعة الدول العربية، 2006، ص30) وقد أشارت دراسة ميدانية قامت بها مصالح الدرك الوطني الجزائري ، إلى أن القضاء عالج ما بين سنتي 2000 و 2006 حوالي 151 قضية تورط فيها 899 مهاجرا غير شرعي. وبيّنت نفس الدراسة بأن من مجموع المهاجرين السريين الموقوفين والمرّحلين فيما بعد إلى الجزائر، يوجد 11 قاصرا، و50 مسنا تتجاوز أعمارهم الخمسين سنة، وعدد 09 نساء. (مُحَمَّد رمضان)

والحقيقة التي تحتاج إلى الإبراز هي أن المرأة المغاربية موجودة في أغلب محاولات العبور السري نحو أوروبا. (Natalia et Veronique, 2013, p. 145) وأصبحت "قوارب الموت" تسجل حضورا نسائيا منفردا أو بصحبة الأطفال. ويُشار إلى أن مراكب الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا شهدت حضور المرأة بداية من خلال النساء القادمات من دول جنوب إفريقيا واللاتي يتخذن من دول المغرب العربي محطة عبور مرحلية أو مؤقتة في مسار هجرتهن.

انطلقت إذاً الهجرة غير الشرعية عبر ركوب البحر من دول المغرب العربي نحو أوروبا مع شباب دول إفريقيا الوسطى والغربية مثل نيجيريا وغانا، والتوقو، والتشاد، واليابون، والسنغال والكنغو، وغيرها، الذين وجدوا في تونس والمغرب والجزائر وليبيا منافذ بحرية موازية للعبور نحو أوروبا بعدما انسدت في وجوههم مختلف المنافذ الأخرى لا سيما النظامية منها. وكان المغامرون يركوب البحر يقصدون دول المنطقة كمحطة أولى اقتناصًا لفرصة العبور نحو أوروبا.

وتوسع نطاقها بعد ذلك ليشمل شباب دول المغرب العربي من الجنسين وتسارع الطلب الاجتماعي على الهجرة غير الشرعية، وتوالدت معه شبكات تسفير سرية تنشط محلياً وإقليمياً ودولياً، تركزت في المنطقة وانخرطت في مسارات الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالبشر، وأصبح لها وسطاء ووكلاء في المدن الساحلية المتاخمة للبحر، ومحطات للتسفير تنطلق منها الرحلات، و"مراكز تجميع" يتم فيها تجميع المرشحين والمرشحات للهجرة غير الشرعية.

وأفادت الدراسات بأن معظم المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون في مرحلة ما من رحلتهم إلى خدمات الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم بما فيهم المهربون. وتفيد التقديرات بأن 80 % من رحلات عبور البحر الأبيض المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا يؤمنها المهربون للشباب الراغب في الهجرة سراً إلى أوروبا. (Reitano, Adal and Shaw, 2014, p. 1)

إنّ الهجرة غير الشرعية لا سيما بوجهها الأنثوي تبقى بلا شكّ تجسيدا مختلفاً ومغايراً لصنوف الحراك البشري المعهود والمعاصر، بالرغم من أنها تبقى دائرة في فلك تلك الشائبة المعهودة المتصلة بجدلية الطرد والجذب. ولعلّ دخول المرأة والفتاة والأطفال القصر كما سوف نرى في حالة تونس ومصر والمغرب الأقصى على مسار رحلات المغامرة بالحياة مقابل العيش الكريم، تجعل منها فعلاً اجتماعياً مغايراً. لأنّ الرحلة الشاقة والمغامرة غير المأمونة لمسار الهجرة غير المشروعة عبر أمواج البحر كانت إلى وقت قريب، تستبعد احتمال حضور المرأة العربية وانخراطها في الظاهرة.

ويبقى غياب المعطى الإحصائي الرسمي هو السائد عند محاولة تقدير حجم الحضور الفعلي للمرأة العربية في مشهد الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، في الوقت الذي تؤكد الأحداث المتداولة على شبكة الانترنت تزايدها المطرد. ففي حالة البلاد التونسية على سبيل المثال أشارت بعض المصادر إلى أنه في غضون شهر واحد (فبراير 2011) وصلت عشرون امرأة ومائتا قاصر إلى السواحل الإيطالية. وفي جوان 2011 نقل مركب للمهاجرين غير الشرعيين

نحو تسعة عشرة تونسيا إلى جزيرة لامبادوزا الإيطالية ستة منهم كنّ نساء. وتمّ في شهر أغسطس من سنة 2012 القبض على أربع نساء كنّ على مركب متوجه إلى السواحل الإيطالية. وأما القصة التي علقت في أذهان الكثير من التونسيين فهي قصة امرأة تونسية حامل هاجرت إلى إيطاليا خلال سنة 2015 على متن أحد مراكب الموت وكادت أن تؤدي المغامرة بحياتها وحياة جنينها قبل أن تصل إلى إيطاليا.

وأفاد تقرير صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإيطالية لسنة 2012 أن عدد التونسيين في إيطاليا يبلغ 76181 تونسيًا و40470 تونسية. وتبلغ نسبة المهاجرات بطرق غير شرعية من جملة المهاجرين غير الشرعيين التونسيين أكثر من الثلث وتتراوح أعمارهن بين 35 و49 سنة. أما المنظمة العالمية للهجرة فأكدت في تقريرها لسنة 2012 أن نسبة النساء من مجمل المهاجرين التونسيين بلغت 49.3%. ومن الملفت للانتباه أنّه بالرغم من أن تقديرات عدد من المؤسسات البحثية وجهات غير حكومية تشير إلى تزايد أعداد التونسيات اللاتي يهاجرن بطريقة غير شرعية، إلا أن السلطات لا تزال تصرّ على محدودية العدد، الذي لم يتجاوز حسب بعض التصريحات الرسمية الأربع نساء من بين حوالي خمس مائة مهاجر تونسي غير شرعي بين سنتي 2011 و2012. (هدى المسعودي، 2016)

نخلص إلى القول بأن هذا الصنف الأول من الهجرة النسائية غير الشرعية ارتبط بكل من المغرب وتونس والجزائر. ويمثّل هذا الحراك النسائي غير المشروع امتدادًا طبيعيًا لحركة هجرة نظامية مبكّرة من هذه المناطق نحو أوروبا، وخاصة فرنسا. وارتبط في ذات الوقت بتطور حركة هجرة عبور أعداد لا حصر لها من النساء الإفريقيات اللاتي كان لهنّ السبق في تدشين مسارات التحرك غير المشروع من دول المغرب نحو أوروبا. وتعتبر هجرة العبور الإفريقية لدول المغرب العربي من أبرز دوافع نشوء "بنية تحتية" موازية وسريّة أضحت ملائمة لاحتضان واستقطاب أعداد أكبر من المرشّحين للهجرة من شباب المنطقة من الجنسين. وتبقى

الإحصائيات الرسمية غائبة تمامًا عن المشهد في ظلّ تناميّ غير مسبوق لهذه الحركة تؤكد الدلائل والشواهد وتنفيه الاعترافات والتصريحات الرسمية.

ب- الهجرة غير الشرعية للمرأة من دول المشرق

يمثّل المشرق العربي التجمّع السكانيّ الأكبر في المنطقة العربيّة، وتضمّ أقطاره السبعة مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن، ما يقارب 178.6 مليون نسمة عام 2013، ويمثّل بذلك نسبة 48.2% من مجموع سكّان الوطن العربي. ويشهد المشرق بدوره ارتفاعًا بارزًا في إحصاءات الهجرة منه وإليه، حيث قدّرت أعداد المهاجرين منه بعدد 4.2 مليون نسمة بين عامي 2000 و2013. وارتفع عدد المهاجرين المصريين على سبيل المثال من 2.3 مليون عام 2000 إلى 3.5 ملايين نسمة سنة 2013. وارتفع عدد المهاجرين من العراق من 1.2 مليون عام 2000 إلى 2.3 مليون في عام 2013. وبالمثل سجّلت أعداد المهاجرين من الأردن ارتفاعًا في نفس الفترة الزمنية المذكورة بلغ معدل تغيره السنوي 4.7%. وسجّل ذات المعدّل في حالة سوريا ما قدره 3%، وفي فلسطين حوالي 2.7%، وفي اليمن سجّل معدل التغير السنوي لأعداد المهاجرين 5.1% (جامعة الدول العربية، 2014، ص 10)

وبالرغم من تنوّع وجهة الهجرات المشرقيّة تحتل الهجرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي النصيب الأكبر. وتحدث التقارير الإقليمية عن تعزّز مسارات التوجه نحو الدول الأوروبيّة في ظلّ انكماش أسواق العمل الخليجية ومنافسة العمالة الآسيوية. وتبقى أرقام الهجرة من دول المشرق العربي عامة لا تُوضّح حجم الهجرة النسائيّة، ولا توضح أشكال الهجرة وصيغها. ويجدر التذكير أن الهجرة النسائيّة من دول المشرق العربي سجّلت حضورها كمعطى اقتصادي واجتماعي برز على الساحة عقب ازدياد حجم الهجرة المشرقيّة ككلّ كنتيجة لتداعيات حرب الخليج عا 1990، وكنتيجة للأزمة الاقتصادية وحالة الانكماش التي حلّت بعدد من

دول المنطقة إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة ضمن الاقتصاديات القائمة على صناعة السياحة. وبرز الحضور النسائي كذلك كرقم ثابت ضمن تعدادات اللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من مناطق النزاع في تلك الفترة. أما في وقتنا الحاضر، تنتمي المهاجرات إلى أوروبا لدول ذات مستوى معيشي منخفض أو فقيرة، أو من دول تشهد حروباً أو تعاني من أنظمة سياسية متسلطة أو من مجتمعات تسلطية قمعية. (الاتحاد الأوروبي، يوميد للهجرة²، ص33)

ولكن غياب نسب الإناث عن الإحصاءات المتداولة فيما يتصل بالهجرة من دول المشرق العربي نحو أوروبا، وغياب التوزيع النوعي والعمرى للهجرة، لا ينفي كما تقدمت الإشارة، حضور المرأة لا سيما في أعمار شابة ضمن مختلف تيارات تلك الهجرة المشرقية بما فيها الهجرة غير الشرعية.

ونجتهد في هذا المستوى في تلمس حيثيات ذلك الحضور من خلال النزر القليل من المعطيات المتعلقة بالظاهرة التي تنسكب على ساحة الأحداث بين الحين والحين، تزامناً مع أحداث حينية تتولى تسجيل حالات من الهجرة غير الشرعية في هذا القطر المشرقي أو ذاك، وخاصة في الحالة المصرية التي سيركز التحليل عليها، بوصفها منطقة تصدير وعبور للمهاجرين غير الشرعيين، تنشط فيها بكثافة شبكات التسفير غير الشرعي نحو أوروبا للمصريين ولعدد من شباب الجنسيات المشرقية الأخرى كالسودانيين والسوريين.

ولا تنحصر الهجرة غير الشرعية المشرقية للشباب من الجنسين في الحالة المصرية والسودانية والسورية فقط ولكنها تمتد بلا شك لجنسيات أخرى، ولكنّ عدم التوصل لمؤشرات رسمية موثوقة يحول دون التحليل المفصّل لذلك، ويكفي أن نستعرض على سبيل المثال الرقم الموثق للهجرة غير الشرعية للعراقيين إلى اليونان الذي تمّ تداوله* والذي تحدّث فيه رئيس بعثة

* أنظر <http://iomiraq.net/reports/migration-flows-iraq-europe>

المنظمة الدولية للهجرة في العراق عمّا ما يقارب 85,000 عراقي وصلوا إلى اليونان عن طريق البحر فقط خلال النصف الثاني من عام 2015. ولا شك أن نسبة مهمة منهم من النساء.

مع العلم أننا سوف نرجئ تناول ظاهرة الهجرة النسائية غير المشروعة من سوريا لفرد لها نطاقاً خاصاً بما لاحقاً، وذلك من منطلق اعتبارها نمطاً مختلفاً من أنماط الهجرة النسائية غير المشروعة بحكم نشوئه في سياقات مغايرة. وسنتناوله بأكثر تفصيل في النمط الثالث من الهجرة النسائية غير الشرعية.

تشهد الهجرة غير الشرعية من مصر نحو أوروبا تزايداً غير مسبوق في السنوات الأخيرة. وقد أشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2016 أنه خلال الفترة من يناير إلى مايو 2016، وصل نحو 1815 من المهاجرين المصريين غير الشرعيين للسواحل الإيطالية. وأكد التقرير أنه على مدى السنوات الخمس الماضية، رصدت المنظمة الدولية للهجرة عبر مكاتبها في الدول المستقبلية للمهاجرين اتجاهها تصاعدياً في أعداد المصريين المهاجرين بطريقة غير شرعية إلى إيطاليا.

وأشار التقرير أيضاً إلى أن أعداد المهاجرين المصريين غير الشرعيين عقب 25 يناير 2011 بلغ 1989 مهاجراً إلى إيطاليا في نفس العام، وسجل هذا الرقم ارتفاعاً طفيفاً في السنوات التي تلتها وبلغت ذروتها في عام 2014 بعدد 4095 مصرياً هاجروا بطريقة غير شرعية. وهو ما جعل من مصر تحتل المرتبة العاشرة من بين أعلى الدول المرسلّة للمهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا.

وتتخذ الهجرة غير الشرعية من مصر وجهات أخرى غير إيطاليا حيث وصل خلال سنة 2015، ما يقارب من 1000 مهاجر مصري غير نظامي إلى اليونان، بينما كان هذا الرقم لا يتعدى 238 حالة فقط في سنة 2011. وبلغت الأعداد إلى 307 في عام 2014

وتضاعفت في عام 2015 لتصل إلى 974 مهاجرا معظمهم وصل خلال الربع الثالث من العام. ويشار إلى أن التقارير المصريّة المحليّة بدأت تشير منذ نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير المشروعة من مصر باتجاه عدد من الدول الأوروبيّة وتنامي نشاط العصابات المؤمنة لتلك الرحلات الخارقة للقانون. وقد قامت أجهزة الأمن المصري بضبط 630 قضية هجرة غير منظمة وصل عدد المتهمين فيها إلى نحو 1000 متهم خلال عام 2007 فقط، وتم الكشف عما يزيد على 50 تشكيل عصابتي يقوم بتهريب الشباب المصري إلى الخارج خلال العام نفسه. (سامي محمود، أسامة بدير، 2009)

وقد أصبح الشباب المصري من الجنسين أكثر عرضة للوقوع في شرك عصابات التهريب والجريمة المنظّمة التي تعمل جاهدة على استقطاب أكبر عدد من هؤلاء الحالمين بالغد الأفضل والراغبين في الخلاص من واقع عسر الحياة في الوطن مقابل أي ثمن. ويلجأ الشباب لسماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين يتقاضون مبالغ طائلة تختلف قيمتها من وقت إلى آخر، ومن وسيط إلى آخر، ومن وجهة وطريقة تسفير إلى أخرى. وتنتشر تلك المكاتب الوهميّة ووسطائها على طول الحدود مع ليبيا أو في بعض محافظات الصعيد وتنشط في عدد من المدن المصريّة بما فيها القاهرة. وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة المصري حدد عشرة محافظات مصرية هي الأعلى في تصدير الهجرة غير الشرعية وهي محافظات الشرقية، الدقهلية، القليوبية، المنوفية، الغربية، البحيرة، وكفر الشيخ وذلك بالنسبة للوجه البحري، فضلا عن الفيوم وأسيوط والأقصر في الوجه القبلي، ووفقًا للدراسة فإن أغلب المهاجرين هم شباب ما بين 18 إلى 35 عاما. (جريدة الغد المصريّة، 2016)

ويبدو أن مصر خاصة بسواحلها الشماليّة تحوّلت إلى مرفأ لتصدير المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة، وأضحت تحتل المرتبة الثانية بعد ليبيا كأشهر مراكز العبور غير المشروع

نحو أوروبا. كما يبدو أنها أصبحت تمثل عجلة خلفية ومنطقة احتياط تعمل عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين على الاستنجاد بها في حالات تشديد الرقابة على عمليات وقوافل الهجرة غير الشرعية المنطلقة من الأراضي الليبية. واستنادا إلى أرقام صرّحت بها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فإن العدد الإجمالي للأفراد الذين تم توقيفهم لمحاولتهم عبور المتوسط دون ختم خروج منذ بداية 2015 قد وصل في شهر أكتوبر من نفس العام إلى 2,320 مهاجر. احتلّ السودانيون العدد الأكبر من بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين تم توقيفهم على الشاطئ الشمالي المصري بعدد إجمالي بلغ 930 سودانياً، وتبعهم في المرتبة الثانية السوريون بعدد 507 مهاجر، والصوماليون والإريتريون تباعاً بعدد 475 و 178 مهاجراً. (جريدة مدى مصر الإلكترونية، 2015)

لا تتحدث، الإحصائيات المتداولة والمصرّح بها إقليمياً ومحلياً في منطقة المشرق العربي بشكل صريح عن أرقام ثابتة لأعداد المهاجرات بطريقة غير شرعية، رغم الإشارة لوجودهنّ ضمن المقبوض عليهم، أو ضمن أعداد الناجين من حوادث الغرق من العابرين سراً إلى أوروبا في "قوارب الموت".

ومن المهم الإشارة إلى أن الحديث عن المهاجرات ضمن تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر وكذلك من المغرب الأقصى أصبح يفتقر بظاهرة اجتماعية مستجدة لا تزال بدورها غائبة عن ساحة البحث العلمي وهي ظاهرة الهجرة غير المشروعة للأطفال القصر باتجاه أوروبا. وتكتفّ في الآونة الأخيرة الإحصاءات الراصدة لظاهرة هجرة الأطفال القصر غير المشروعة الذين أصبحوا بدورهم رقمًا ثابتًا في مشهد الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا عبر البحر. وأفادت وزارة العمل والسياسات الاجتماعية الإيطالية بأن واحداً من كل خمسة قصر في دور الرعاية الإيطالية مصري الجنسية. إذ بلغ عددهم 1312 من 6319 قاصر أجنبي، وهو ما يمثل نسبة 22 % من العدد الكلي، حتى يناير/كانون الثاني 2014. وأبرزت أن أصغر

المهاجرين طفل في السادسة من عمره وجد بمفرده على أحد المراكب، مع التأكيد على وجود فتاة وحيدة. (جريدة المصري اليوم، 24/06/2014) ووفقا لوزارة الداخلية الإيطالية، فإنه خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016، وصل ما لا يقل عن 1150 من المراهقين المصريين غير المصحوبين بذويهم إلى إيطاليا، مقارنة بـ 94 فقط في الفترة نفسها من العام الماضي. وتشير بعض الإحصاءات إلى هجرة تسعة آلاف طفل مصري سنويا نحو إيطاليا بطريقة غير شرعية. (جريدة المصري اليوم، 10/10/2015)

لقد انطلقت ظاهرة هجرة الأطفال القصر غير المشروعة من مصر حسب تصريحات صحفية لمسؤولين مصريين منذ سنة 2008، وتكثفت بعد 25 يناير 2011 وما تلاها من حالة انفلات أمني. (مُجد العجرودي، 2016) والملفت للانتباه أن هذا النوع من الهجرة يتم بمرافقة الأهل وبمساعدة الأسر المصرية التي تتفق مع المهربين والسماسرة على تأمين عملية عبور الطفل القاصر نحو إيطاليا خاصة عبر السواحل المصرية حيث يتم تخزين أعداد كبيرة من الأطفال مصريين ومن جنسيات أخرى صومالية وسورية وعراقية، تمهيدا لتهريبهم إلى سرت الليبية الأقرب لمدينة "كلاباريا" الإيطالية، التي يتطلب الإبحار لها مدة ٧ أيام على متن المركب.

وعادة ما يكون أهالي الأطفال على دراية تامة بنص القانون الإيطالي الذي يجعل من الطفل القاصر (أقل من 18 سنة) الداخل إلى الأراضي الإيطالية خلسة تحت حماية سلطتها ولا يرحل إلى بلاده كبقية المهاجرين غير الشرعيين. بل يقع إيداعه في مراكز اجتماعية للإيواء ويدخلونه المدارس إلى أن يبلغ ١٨ سنة، بعدها يدمج في المجتمع الإيطالي، ويُحير بين البقاء في إيطاليا أو العودة إلى وطنه، والغالبية يفضلون البقاء. حيث يحصلون على أوراق إقامة رسمية. ومن أجل ذلك يجد الأهالي بتحريض من السماسرة وعصابات الاتجار بالأطفال في تسفير أبنائهم صفقة رابحة سوف ينعمون فيها وإياهم برغد العيش.

وتنتشر ظاهرة هجرة القصر غير الشرعية نحو أوروبا كذلك بالمغرب الأقصى، وأكدت السلطات الإيطالية وجود 1379 قاصراً مغربياً بدون مرافق سنة 2002. وفي أشارت المصادر الإسبانية ارتفاع عدد المهاجرين القصر من 382 سنة 1998 إلى 705 سنة 1999 و 1134 سنة 2000. (جامعة الدول العربية، 2006، ص34) وأن 4400 طفل مغربي غير مصحوب بأهله يعيش في إسبانيا سنة 2005 أغلبهم ما بين سن 15 و16 سنة. وسجلت أعمار القصر المهاجرين سراً في السنوات الأخيرة حالات أخرى ما بين 12 و10 سنوات حسب اليونسيف. (UNICEF, 2010)

وترصد هجرة القصر غير الشرعية كذلك في المهاجرين غير الشرعيين من تونس باتجاه إيطاليا، وتحديث تقارير المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن تزايد في حضور الأطفال التونسيين غير المصحوبين المهاجرين سراً إلى إيطاليا بعد 2011، وبلغ العدد حسب وزارة الداخلية الإيطالية 400 طفل. (www.iom.int)

ج - الهجرة النسائية غير الشرعية والهروب من بؤر التوتر

لا يختلف هذا الصنف شكلاً عن الأول والثاني، ولكنه يحمل مضموناً مختلفاً في مستوى عوامل الدفع، ويعود ذلك لطبيعة الأسباب المباشرة لقرار الهجرة غير الشرعية والمغامرة بالحياة والارتقاء في أحضان المجهول.

تظل المرأة العربية، كما سبقت الإشارة، أقل بروزاً في الأرقام المتداولة عن حركة الهجرة غير الشرعية طلباً للعمل من المغرب والشرق العربيين، بالرغم من أن ذلك لم يكن ينفي فعلياً حضور النساء العربيات واستقرار أعداد منهن في عمق ظاهرة الحراك غير المشروع نحو أوروبا. وربما يبدو الأمر في حالات الهروب من مناطق النزاع والفوضى مختلفاً نسبياً، حيث يتضح بصورة أكثر جلاء حضور المرأة في هجرة اللجوء والفرار من أوضاع اللاأمن في أوطانهم.

تضم المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم من الجنسين، وقد أحدثت الاضطرابات والحروب المندلعة في سوريا وليبيا والعراق موجات مختلفة من الهجرة من المنطقة العربية. وقد أدت الفوضى الناجمة عن النزاعات المسلحة إلى ظهور أصناف مختلفة من الحراك البشري للأسر والأفراد من الذكور والإناث. فقد غادر ليبيا على سبيل المثال سنة 2011 أكثر من 422.000 مواطن ليبي. وانتعشت في سياق الفوضى والصراعات المندلعة في ليبيا موجات هجرة غير مشروعة نحو أوروبا مروراً بليبيا عبر البحر الأبيض المتوسط. وبلغ عدد الوافدين حوالي 137.631 لاجئاً ومهاجراً في عام 2014.

وتبقى أزمات الهروب من مناطق التوتر أكثر دلالة وأشدّ وطأة في حالة اللاجئين والمهاجرين الفارين من ولايات الحرب في القطر السوري. وقد خلّقت الأزمة السورية ما يقارب 3.932.931 لاجئاً مسجلاً معظمهم في لبنان والعراق وتركيا والأردن ومصر إلى حدود شهر مارس من سنة 2015، هذا إلى جانب 217.724 طالب لجوء إلى أوروبا. ويشكّل الفلسطينيون كذلك اليوم أكبر عدد من اللاجئين ويقدر عددهم بخمسة ملايين لاجئ ولاجئة في مناطق مختلفة في العالم معظمهم من الجيل الثاني والثالث منحدريين من الأصول المهاجرة منذ 1948 وبعد حرب 1967.

وتسبّب غزو العراق في عام 2003 باندلاع موجة كبيرة من اللاجئين العراقيين إلى داخل المنطقة العربية وخارجها. ويضمّ القرن الإفريقي 965.732 لاجئاً صوماليّ مسجلاً موزعين على عدد من الدول المجاورة. وخلف النزاع في السودان ما يقارب 625.870 لاجئاً سودانيّاً إلى البلدان المجاورة. وخلف نشوب النزاع في جنوب السودان في 2013 دفع 470.000 شخص إلى الهروب إلى البلدان المجاورة. (المنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص18)

وفي 2014 مثّل المهاجرون من ليبيا حوالي 90 % من الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط. في ارتفاع كبير عن الأعوام السابقة ارتباطا بتردي الأوضاع الأمنية فيها. كما رصد وصول أكثر من 4000 مهاجر من مصر عبر البحر الأبيض المتوسط عام 2014.

وأدت الفوضى وحمى النزاعات المسلحة بالمنطقة إلى تزايد حركات النزوح واللجوء وتأجيج موجات الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا عبر الجزائر والمغرب، وأضحى اللاجئون أكثر عرضة إلى تزايد الاتجار بالبشر وأكثر اقتناصا من طرف مجموعات الجريمة المنظمة. وكان النساء والأطفال الأكثر عرضة لذلك. وأشارت التقارير بكلّ وضوح إلى أن الأزمة السورية زادت من حدة المخاوف بشأن الاتجار بالنساء والأطفال والتعرض للاستغلال الجنسي والزواج بالإكراه. (المنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص19)

ولكن مثل هذه المواضيع لم تُعطى ما تستحقّ من الاهتمام خاصة بقضايا الضحايا الذين أكّدت شواهد عديدة تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان والدوس على مقومات الكرامة البشريّة.

ويُذكر أنه يصعب تمييز اللاجئين من المهاجرين غير الشرعيين العابرين للبحر والقاصدين أوروبا. حيث يستخدم العابرون من اللاجئين وكذلك من المهاجرين الممرّ الغربي للبحر الأبيض المتوسط محاولين عبور الجزائر والمغرب نحو إسبانيا برا أو بحرا، ونسبة اللاجئين الذين يسلكون هذا الطريق أقل من النسبة التي تعبر الطريق الوسطى للبحر الأبيض المتوسط. (الأمم المتحدة، 2015، ص20) ويحاول لاجئون ومهاجرون آخرون دخول اليونان وبلغاريا برا وبحرا من تركيا. وخلال سنة 2014 بلغ عدد المهاجرين واللاجئين الوافدين إلى أوروبا بطريقة غير نظاميّة عبر الطريق الشرقي للبحر الأبيض المتوسط 44.057 منهم 27.025 من مواطني سوريا. وفي أواخر سنة 2014 تجاوز عدد المهاجرين من سوريا 42.323 ليصبحوا بذلك أكبر جنسية تم رصد وصولها إلى إيطاليا. ومع نهاية العام 2014، كان أكثر من

نصف سكان سوريا 52.4% قد انتقلوا أو هربوا إلى مناطق أخرى طلباً للأمن والأمان بعيداً عن النزاع المسلح. وكان قرابة 57% من السكان الذين غادروا بيوتهم لا يزالون يعيشون نازحين داخلياً على الأراضي السورية، في حين أن 28% كانوا قد باتوا لاجئين في الخارج، و13% كانوا قد هاجروا إلى بلدان أخرى. (الأونروا، ص 39)

ومن المفيد الإشارة إلى أن تنامي أعداد المهاجرين من غير اللاجئين، ولا سيما أفراد الطبقة الوسطى من المتخصصين المهنيين، غادروا البلاد للعمل في دول أخرى والاستقرار فيها منذ المراحل الأولى للنزاع المسلح. وقد أسهم ذلك إلى حد كبير في تراجع سكان القطر السوري، حيث أن غالبية الأشخاص من الأسر والأفراد ذكورا وإناثا القادرين على السفر والراغبين فيه كانوا قد تركوا البلاد. وقُدِّر العدد الإجمالي للأفراد الذين هاجروا من سوريا 1.55 مليون شخص مع نهاية سنة 2014. وغادر خلال نفس السنة ما يُقارب حسب تقديرات الأنروا 163000 فردا مقابل 525000 فرد في سنة 2013. وحسب تصريحات رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين "يمثل ثلث الرجال والنساء والأطفال الذين وصلوا عبر البحر إلى اليونان أو إيطاليا سنة 2015 جاؤوا من سوريا حيث يدور نزاع مستمر منذ عام 2011" (الجزيرة نت، 01/07/2015)

وقد نشرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً في 2015 وثقت فيه أبرز حوادث موت السوريين غرقاً أثناء الهجرة غير الشرعية، وأكدت غرق ما لا يقل عن 2157 مواطناً سورياً، معظمهم (75%) من النساء والأطفال أثناء الهجرة غير الشرعية منذ نهاية عام 2011. وأشار التقرير أن المشاكل والصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في دول الجوار دفعتهم إلى المخاطرة بحياتهم وأموالهم عبر اللجوء إلى طرق غير مشروعة للهجرة، وأودت في كثير من الأحيان إلى مقتل العديد منهم. وذكر التقرير بأن 28 حادثة هجرة غير شرعية

حدثت في أثنائها حالات موت لسوريين بسبب الغرق، كان أبرزها حادثة وفاة 225 سورياً غرقاً في 19 نيسان 2015 قبالة السواحل الليبية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة من سورية كانت ظاهرة منتشرة حتى قبل اندلاع النزاع المسلح، حيث كانت سوريا بدورها موطناً لتصدير للمهاجرين الباحثين عن العمل. وكانت الدوافع الاقتصادية هي المحرك الأبرز للهجرة. ولكنها كانت في جانب كبير منها هجرة نظامية وتقسّم بدرجة أولى الذكور وعدداً من الأسر، ولكنها استفحلت بعد تأزم الأوضاع وسجلت زيادات هائلة في الحجم وتوسّعت نحو الهجرة غير الشرعية التي لم تستثن الإناث وشملت جميع الفئات والشرائح الاجتماعية لا سيما أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب المهن وعدد من الكفاءات العليا الذين اضطروا لمغادرة البلاد طلباً للأمن وبحسباً عن مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم.

لا بدّ من القول ختاماً بأن الهجرة غير الشرعية الناجمة عن حركات الفرار من بؤر الصراع والتوتر، يصعب الفصل بينها وبين مفاهيم الهجرة القسرية و اللجوء. ولكنّ الممارسة تبقى واحدة وإن تعدّدت المسميات واختلفت الأشكال وتنوّعت الأسباب والمسببات. وتبقى كذلك الدلالات والمعاني واحدة رغم تغيّر السياقات الطارئة وخصوصياتها السيسوسياسية. وقد أطلقت منظمة الهجرة الدولية مفهوم "الهجرة المختلطة" (المنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص19)

على تلك الموجات التي تنشأ في المنطقة العربية عندما "ينشد السكان الفرار من النزاعات، والعنف المتفشي، والاضطهاد، وتعطّل النظام العام، والمجاعة، والجفاف، والرغبة في الانضمام إلى أفراد الأسرة في الخارج، وهرباً من الضائقة الاقتصادية، وسعياً للحصول على سبل عيش وفرص أفضل للحياة في الخارج". وأطلق المصطلح ليحتوي مختلف التحركات السكانية المعقدة، التي تشمل موجات اللاجئين، والنازحين، وطالبي اللجوء، والعمّال، وغيرهم .

ومن المهمّ في هذا السياق الإشارة إلى ما تتعرض له الفتيات والنساء العربيات المهاجرات بطريقة غير شرعية بدورهن في مختلف الأصناف المذكورة من عنف على غرار ما تتعرض له المهاجرات غير الشرعيات من مختلف الجنسيات ومن مختلف مناطق العالم. حيث تفيد الدراسات والتقارير الدوليّة بأن المهاجرات غير الشرعيات يتعرضن لمختلف أشكال العنف بما فيه العنف الجنسي على أيدي العصابات الإجرامية والمهاجرين الذكور، وكذلك من جانب السلطات الحدودية وأفراد الشرطة والموظفين في الدول المقصودة. وقد أبرزت تقارير مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة منذ سنوات تزايد ظاهرة العنف ضدّ النساء والأطفال المهاجرين نحو أوروبا. وأكدت على أن العنف ولا سيما الجنسي أضحي أمراً لا مناص منه وجزءاً لا يتجزأ من هجرة النساء غير الشرعية. وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة إلى ما أصبحت تتعرض له النساء من اعتداء جنسي و جسدي من جانب الوكلاء والمرافقين عند السفر من بلدان الهجرة والعبور (الأمم المتحدة، 2016) وطالبت باتخاذ تدابير فعالة لمنع جميع ما يحدث للنساء من انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بالهجرة ومعاقبة مرتكبيه سواء كانوا من السلطات العامة أو من الجهات الأخرى.

ونخلص للقول بأن كلّ أرقام الهجرة غير الشرعية من البلاد العربية نحو أوروبا بأصنافها الثلاث تحمل في طياتها أعداداً غير معلومة من النساء سواء الشابات المنفردات بدون أسر كما رأينا ذلك بأكثر وضوح في الصنف الأول الذي شمل الهجرة غير المشروعة من دول المغرب العربي، أو المرافقات لأسرهن كما هو الحال في وضعيّة هجرة الهروب من يؤر التوتر.

5- محدّدات وأسباب هجرة المرأة العربية غير الشرعية

إن الأوضاع الاقتصادية المتردّية بالدول العربية المصدّرة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وارتفاع مستويات الفقر والبطالة في صفوف الشباب لا سيما من حاملي وحاملات الشهادات

العليا، تبقى المحرك الرئيسي لهجرة الحالمين والحالمات بحياة كريمة وبغد أفضل في أوروبا. لاسيما في ظل فجوة الاقتصادية الواسعة بين بلدانهم وبين الوجهة المقصودة، فالفجوة بين متوسط دخل الفرد في البلاد العربية المطلة على البحر المتوسط والدول الأوروبية تجاوزت منذ مطلع الألفية من 1 إلى 6 ومازالت تتسع. فمنذ عام 2000 كان متوسط دخل الفرد في الدول العربية المطلة على البحر المتوسط لا يتجاوز 4.100 دولار في مقابل 23.600 دولارا في أوروبا.

وقد شهد مؤشّر النمو الاقتصادي في تونس على سبيل المثال تباطؤا بارزاً خلال سنة 2015 ولم يتجاوز هذا المؤشّر معدّل 2.3% سنة 2014. وبلغت نسبة المديونية مستويات عالية سنة 2014 بلغت ما يقارب 25 مليار دينار تونسي واستنزفت بذلك 40% من الناتج المحلي الخام. أمّا النسبة العامة للبطالة فقد بلغت خلال الثلاثيّة الأولى من سنة 2015، حوالي 15.2%. ويخفي هذا الرقم تفاوتاً كبيراً بين الجهات حيث يتجاوز معدّل البطالة في المناطق الداخليّة للبلاد 25%. كما يخفي تفاوتاً بين الأصناف حيث تتراوح نسبة بطالة أصحاب الشهادات العليا سنة 2014 بين 31% و 57%. كما تخفي تلك النسبة تفاوتاً نوعياً بين الجنسين حيث تصل نسبة بطالة حاملات الشهادات العليا من الإناث 41.9% خلال سنة 2014. وظلّت دون ذلك بالنسبة للذكور بنسبة 21.7%. (موقع نواة، 2015) وتتحدّث أغلب المؤشّرات عن ارتفاع متزايد لرقعة الفقر رغم عدم وجود أرقام مؤكّدة، بعد تآكل الشرائح السفلى من الطبقة الوسطى وتدحرجها نحو فئة الفقراء نتيجة للتحوّلات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية في ظل نسق تصاعدي مشط لارتفاع الأسعار وتدهور المقدرة الشرائيّة.

كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر منذ سنة 2015 عن تزايد نسبة المصريين تحت خط الفقر، من خلال تسجيل نسبة 26.3% من السكّان ضمن تلك الشريحة، مما

يعني أن أكثر من ربع المصريين دون خط الفقر. وقد أظهر تقرير "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري استمرار ارتفاع نسبة الفقر بمصر كل عام عن سابقه، حيث تمثل نسبة 26.3% في تقرير عام 2012 - 2013 زيادة 1.1% عن العام السابق، بينما بلغت نسبة "الفقر المدقع" 4.4% من السكان. (جريدة المصري اليوم، 2015) وأشار كذلك إلى أن عدد الشباب من الفئة العمرية من 18 إلى 29 سنة بلغ 20.7 مليون نسمة في يناير عام 2015 بنسبة 23.6% من إجمالي السكان، وأشار إلى أن معدل البطالة بين هؤلاء الشباب بلغ 26.3% (الجزيرة نت، 2014).

وتشير الإحصائيات المغربية إلى أن 14.2% من المغاربة يعانون من الفقر، وإن 4.2% منهم يعيشون تحت عتبة الفقر بدخل يومي لا يتجاوز الثمانية دراهم. كما أن 10% فقط من الأسر الغنية تستحوذ بمفردها على 32% من النفقات، بينما لا يستفيد 10% من الفقراء إلا من 2.6 من كتلة النفقات. وتتزايد نسبة الفقر لدى النساء المغربيات لتصل إلى 18.9%، فيما بلغت لدى الرجال إلى 19.1%، أما الشباب والأطفال البالغين من العمر أقل من 21 سنة، فيعتبرون الأكثر تعرضاً للفقر بالنظر إلى الصعوبات التي تعترضهم في مسارات الاندماج في سوق العمل. (مجلة المجتمع، 2016) وتجاوز معدل البطالة في المغرب خلال 2014 نسبة 10% مسجلاً ارتفاعاً بـ 0.8 نقطة على المستوى الوطني. وبلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب البالغين من العمر - ما بين 15 و 24 سنة - 20.2% بدلاً من 19.5%، ولدى حاملي الشهادات 17.5% بدلاً من 16.5%.

وترتفع في مختلف الأقطار المغربية نسب النساء الناشطات اقتصادياً. وتظل نسبة البطالة والفقر أكثر ارتفاعاً لديهن مقارنة بالذكور. بلغ معدل بطالة النساء سنة 2017 في تونس 21.5%، وفي الجزائر 17.5% وفي المغرب 10.1% (هبة عبد المنعم، سفيان فعلول،

2018، ص37) وأمام الإجراءات المشددة لدخول دول الاتحاد أصبحت المرأة المغاربية تضطر بدورها للهجرة بطريقة غير شرعية. ولا تكاد قوارب الموت تخلو بدورها من المرشحات للهجرة السرية.

ومن المهم القول بأنه بالرغم من تدني المؤشرات الاقتصادية عمومًا في عدد من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية وارتفاع نسبة الفقر والبطالة لدى الإناث بشكل خاص، إلا أن التفسيرات الاقتصادية وحدها، لا يمكن أن تفسّر لنا إقدام الشباب من الجنسين على الهجرة غير الشرعية. ولا يمكن للمقاربة الاقتصادية لتلك الظاهرة المعقدة، مهما اجتهد الدارس من خلالها في تفكيك الأسباب والدوافع، ومهما استخدم ضمنها من أدوات نظرية، أن تفي وحدها، برأينا، بغرض الفهم والتفسير.

وتؤكد الحالة الاقتصادية المتوسطة والميسورة لعدد من المهاجرين غير الشرعيين من الشباب من الجنسين من بعض الدول العربية ذلك. حيث تبين في مناسبات مختلفة أن الممارسين للهجرة غير الشرعية أو الراغبين فيها ليسوا بالضرورة عاطلين وعاطلات عن العمل قبل الهجرة ولا يعتبرون من الفقراء أو من ذوي الدخل المنخفض، بل فيهم نسبة من ذوي الكفاءات من المهندسين ومن الأطباء.

هذا فضلا عن أن دول عربية مثل موريتانيا أو اليمن، التي تُحتسب رسميا أكثر فقراً من تونس والمغرب والجزائر ومصر، تكاد تغيب عن ساحة التقديرات الإحصائية المتداولة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. ورغم أننا لا نمتلك معطيات دقيقة عن حالة كل من موريتانيا واليمن، ومدى مشاركة الإناث خاصة فيهما في تيارات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، إلا أننا نرجّح فرضية عدم استفحال تلك الظواهر فيهما بالدرجة التي تشهدا المناطق الأخرى التي تمّ التعرّض إليها.

إنّ محاولة فهم أسباب الهجرة النسائية غير الشرعية نحو أوروبا، لا يجب أن تستبعد برأينا، الأبعاد النفسية في محاولة فهم الظاهرة، فرحلة البحث الشاقة عن بدائل للعيش قد تكون في جانب منها كذلك رحلة بحث عن الذات ورحلة هروب للفتاة وللمرأة عموماً من واقع اجتماعي مفعم بالهموم والمشاكل. وهنا يجد الباحث نفسه أمام المقاربة النفسية التي تستدعي الغوص في الجانب الذاتي والتجربة الشخصية للمهاجرة أو المرشحة للهجرة غير الشرعية. ولا شك أن لهذه المقاربة أهميتها في طرح جوانب دفيئة في هجرة النساء غير الشرعية وتسلط الضوء عليها. ولا شك أن هذه التأويلات المذكورة آنفا تصحّ على حالات عديدة من المهاجرات، ولكن تقدير نسبتها من الحركة ككل يحتاج لجهد أكبر للتدليل عليها، والتأكد من صحتها كفرضية مركزيّة مؤسّسة لخيار الهجرة غير الشرعية لدى المقبلات عليها.

وربما تفترض المقاربة النفسية بالضرورة، برأينا استدعاء الأبعاد النفسية الاجتماعية، عبر مساءلة مسارات التنشئة الاجتماعية للفتيات المرشحات للهجرة غير الشرعية، والبحث عن مواطن الخلل في تلك التنشئة الاجتماعية التي يكبر شبابنا فيها وبين أحضانها، وأنماطها، ومستويات وعينا بها وإدراكنا لحيثياتها ومجريات سيرها وتأثيرها في المعيش اليومي لأطفالنا ومراهقينا وشبابنا من الجنسين.

وتُطرح في هذا المستوى أسئلة عديدة حول الهوية وتحليلات الهويات المأزومة لدى عدد من الشباب العربي من الذكور والإناث، ودور تلك الهويات في تنشيط حركة استقطاب الشباب المرشّحين والمرشّحات للهجرة غير المشروعة والإيقاع بهم وبهن من طرف شبكات التسفير.

إنّها أسئلة معقّدة تقع بلا شك في صلب محاولات الفهم وتفتح بدورها على أسئلة أخرى حول طبيعة وخصائص علاقة الشباب والمراهقين ذكورا وإناث بشبكات التواصل الاجتماعي في بلداننا العربيّة. وحول أنماط حضورهم ضمن هذا الفضاء الرقمي المفتوح والمنفلت من

الرقابة الأسرية والاجتماعية عمومًا، حيث أصبح ذلك النطاق مجالًا حيويًا لعصابات التهريب والجريمة والمنظمة والاتجار بالنشر.

ولعلّ استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية ككلّ تحتل تفسيرات أخرى تجعلها في نهاية المطاف تتحوّل إلى مظهر من مظاهر رحلة مُضنية يخوضها المهاجر أو المهاجرة بحثًا عن وطن يأويه ويأويها ويستوعب أحلامهما ويضمّد جراحهما. رحلة بحث عن حاضن أي كان هذا الحاضن حتى وإن كان الموت في أعماق البحر والاستقرار فيه. وهذه النظرة العدمية للشباب المهاجر والمقاومة بالحياة من أجل الموت، ربّما تتحمل وزرها، في جانب كبير منها، أوطان لم تقدر أن تخلق لنفسها مواطنين يشعرون بنخوة الانتماء إليها، ولم تعجز عن زرع الإحساس بالوطن لديهم فحسب، بل خلقت فيهم فهمًا معكوسًا لذلك الوطن، يدفع المهاجر غير الشرعي رجلا كان أو امرأة الغالي والتمين لهجرة "وحرّق" كل ما يربطه به.

خاتمة

تعتبر الهجرة غير الشرعية اليوم أحد أبرز منعطفات ظاهرة الهجرة الدولية التي أضحت تجلب أكثر من أي وقت مضى انتباه الباحثين والدارسين وصنّاع السياسات وأصحاب القرار في دول عديدة. ولكن الوجه المؤنث لتلك الهجرة لا يزال دون مستويات الاهتمام المطلوب، كما إن التناول الرسمي والبحثي للبُعد العربي لذلك المنعطف يبقى بدوره شبه منعدم على مستوى العالم العربي. ويتزايد حجم حضور المرأة العربية ضمن مشهد الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا يُسجّل تزايدًا ترصده الأحداث من يوم إلى آخر وتؤكد الوقائع، وتتجاهله الأرقام والإحصاءات الوطنية والإقليمية الرسمية.

وما هجرة المرأة العربية غير الشرعية نحو أوروبا سوى امتداد طبيعيّ لحركة هجرة تاريخية للعرب من المغرب والمشرق نحو أوروبا مع اختلافات بسيطة في التجارب بين الضفتين، وجزء لا يتجزأ من معضلة بحث عن حياة أفضل ورحلة عذاب ومغامرة بالأرواح والأنفس يتلذذ

القائمون بها من الذكور والإناث، طلبًا لغد أكثر إشراقًا، وهي رحلة بحثٍ لهويةٍ مأزومة عن انتماءٍ بديلٍ، بعدما عجز الوطن الأم عن تأمين ما يحلم به ذلك المهاجر والمهاجرة غير الشرعية من أمن وراحة مادية ونفسية.

قائمة المراجع

- 1- هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، عدد 179، جانفي 2010.
- 2- الجزيرة نت، تاريخ 21/9/2016
- 3- الجزيرة نت، تاريخ 9/3/2014.
- 4- الاتحاد الأوروبي، يوميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، بدون تاريخ.
- 5- جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة العمل القاهرة، 2006.
- 6- الأمم المتحدة، الإسكوا، المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية للعام 2015 ، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.
- 7- باري ميركن، المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانيات المتاحة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة أوراق بحثية 2010.
- 8- محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية.
- 9- هدى المسعودي، "الحارقات في قوارب الموت"، جريدة الصحافة اليوم، 2016/10/01.

- 10- جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، 2014.
- 11- سامي محمود، أسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، القاهرة، يونيو 2009 مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم 68.
- 12- جريدة الغد المصريّة "الذاهبون إلى الشمال عودة موسم الهجرة غير الشرعيّة"، تاريخ 14 ابريل 2016
- 13- جريدة مدى مصر الالكترونية ، 29 أكتوبر 2015
- 14- جريدة المصري اليوم، 24/06/2014
- 15- جريدة المصري اليوم، 10/10/2015
- 16- جريدة المصري اليوم، 11/8/2015
- 17- مجلّة المجتمع، تاريخ 15 /1/ 2016
- 18- مُجدّ العجرودي، "المنظمة الدولية للهجرة تحذر مصر الأولى بين البلدان المرسلّة للأطفال المهاجرين إلى إيطاليا"، جريدة الأهرام المصرية، 20 يونيو 2016
<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtmawady-amte/alhjrte-alsryte-fy-almjtm-aljzayry>
- 19- تقرير التعاون عبر المتوسط حيال هجرة الأطفال غير المصحوبين:
https://www.iom.int/sites/default/files/migrated_files/Country/docs/IOM-Flash-Report
- 20- المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربيّة متغيرة.
- 21- الأونروا ، سورية الاغتراب والعنف، آثار الأزمة السورية خلال العام 2014

- 22- الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تقرير من موت إلى موت : أبرز حوادث موت السوريين غرقاً أثناء الهجرة. 2015 /5/32
- 23- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، وضع المهاجرين العابرين، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية، 2016 /01/27
- 24- موقع نواة، أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس في الربع الأول من سنة 2015. nawaat.org
- 25- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية، صندوق النقد العربي. أبو ظبي 2018
- 26- <http://arabic.euronews.com/2016/05/31/migrants-deadly-shipwrecks>, 31/05/2016.
- 27- <http://www.leseco.ma/maroc/73142-immigration-clandestine-2-262-morts-dans-des-traversees-de-la-mediterranee-en-2018.html>
- 28- <https://www.iom.int/fr/news/arrivees-de-migrants-en-europe-par-la-mediterranee-en-2018-12-983-deces-en-mer-495>
- 29- European Commission, *Labours Markets Performance and Migration Flows in Arabic Mediterranean Countries: Determinant and Effects*. V2, National Background Papers Maghreb, European Union, 2010.
- 30- Natalia Ribas- Mateos et Veronique Manry (ed), *La mobilité au féminine, La place des femmes dans le nouvel état du monde*, Institut Maghreb Europe, Kartala 2013.
- 31- Tuesday Reitano, Laura Adal and Mark Shaw, *Smuggle Future: The dangerous Path of the Migrant from Africa to Europe*. Geneva, Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2014
- 32- UNICEF, *Migration en Espagne des enfants nonaccompagnés : cas du Maroc*, *Countries: Determinant and Effects*. V2, National Background Papers Maghreb, European Union, 2010. http://www.unicef.org/morocco/french/Etude_Migration_des_mineurs_Marocains_vers_1_Espagne